

مؤتمر صحفي
لمعالي الدكتور أحمد فتفت
وزير الشباب والرياضة
22 تشرين الأول 2007
السراي الحكومي

دولة الرئيس
أصحاب المعالي والسعادة
رئيس وأعضاء اللجنة الأولمبية اللبنانية
رؤساء وأعضاء المجالس والإتحادات الرياضية والكشفية
موظفي وزارة الشباب والرياضة
الأصدقاء الإعلاميون
الحضور الكريم

مُنذُ انطلاق عمل هذه الحكومة في صيف 2005 عبّر البيان الوزاري عن
عُمق اهتمام الحكومة بقطاع الشباب في لبنان واحتياجاته وأحلامه كمدخلاً
للنهوض بالبلد من كبواته المتكررة...

إرتكز عملنا على مجموعة من المبادئ الأساسية ، وهو السعي لتفعيل
المشاركة الشبابية في الحياة العامة السياسية والإقتصادية والإدارية .

ورغم كل المصاعب السياسية والمالية وبشكل خاص التوترات والتشنجات
السياسية تمكنت وزارة الشباب والرياضة كإدارة تهتم بالشأن الشبابي والرياضي ،
من إيجاد التوازن المطلوب في محاولة ناجحة منعت كل التشنجات والإختلافات
والخلافات السياسية من أن يكون لها أي تأثير سلبي مُدمر في مجال الإدارة
الفعليّة . وهنا أريد أن أنوه ، في هذا المجال بالذات بالتعاون الكامل ، وفي إطار
قانوني واضح وجليّ ، لسعادة مدير عام الوزارة الأستاذ زيد خيامي ولجميع
الموظفين .

عملت الوزارة خلال السنتين الماضيتين على ورشتي عمل منفصلتين
متكاملتين رياضي وشبابي .

أولاً : على الصعيد الرياضي

أ - تشريعياً وتنظيمياً

- وُضِع القانون 629 (2004\11) مَوْضِعَ التنفيذ ، رُغْمَ ثَغْرَاتِهِ العديدة عبر تحضير المراسيم والقرارات الضرورية .

1. المرسوم 16680 (2006\3\30) الخاص بتنظيم الوزارة وتحديد مَلَكَهَا .

2. المرسوم 16681 (2006\3\30) الخاص بتنظيم المؤسسة العامة للمنشآت الرياضية .

إن هذين المرسومين يُنظِّمان الملاك ولا يُمكن تنفيذُهُما قبل إصدار مرسوم يتعلَّق بتصنيف وتعيين الموظَّفين الحاليين في الملاك حسب التسميات الجديدة والمصالح . وقد تمَّ إعداد المرسوم والموافقة عليه من قبل مجلس الخدمة المدنية وتوقيعه من قبل الوزير المختص ووزير المالية ورئيس الحكومة وأُرسل للتوقيع الى القصر الجمهوري حيث ينتظر منذ سنة تقريبا توقيع فخامة الرئيس.

3. المرسوم 213 الخاص بتنظيم الحركة الرياضية والشبابية والكشفية

بعد دراسة مُستفيضة شارك فيها أهل العِلْم والخبرة والإختصاص . وبعد نشره ونتيجةً لما وَرَدَ من ملاحظات ، وبعد موافقة اللجنة الأولمبية ، اقترحت الوزارة ووافق مجلس الوزراء بتاريخ 2007\10\9 على التعديلات المطلوبة من الجسم الرياضي .

4. القرار 1/90 (2007/7/26) الذي حدّد الشروط الفنيّة الخاصة

للجمعيات الرياضية والشبابية والكشفية كافة، وذلك بالتعاون مع الإتحادات القائمة .

ولكن هذا القطاع التشريعي ما زال بحاجة الى متممين أساسيين :

• تشريع للاعتراف الرياضي

- تشريع خاص لهيئة أو مجلس تحكيم رياضي على غرار مجلس العمل التحكيمي للإسراع ببت القضايا العالقة في المجال الرياضي نظراً لطبيعتها الخاصة ولأهمية الوقت بالنسبة للرياضيين حيث أن الحياة الرياضية لأكثرهم قد لا تتجاوز الـ 15 سنة ، ويقضيها البعض في متاهات القضاء العادي دون نتيجة .

هذين التشريعين لا يمكن للوزارة وحدها أن تعمل على إطلاقهما لأسباب متعلقة بنقص الخبرة والإختصاص في هذا المجال مما يتطلب مشاركة فعالة لأهل الرياضة وبشكل خاص للجنة الأولمبية اللبنانية . وكلّي أسف أنه رغم مطالباتي المتكررة شفهيًا ثم خطياً (2006/3/10 – 2007/5/14 – 2007/9/26) لم أتلقى أي تجاوب في هذا الموضوع حتى الآن.

إنني أدركُ تماماً أن هذين التشريعين حاجة ماسة لتطوير الرياضة اللبنانية . واليوم أكررُ مناشدتي للجنة الأولمبية أن توليها أهمية قصوى .

ب - على صعيد النشاطات والدعم المالي

اضطرت وزارة الشباب والرياضة ، أسوةً بسائر الوزارات ، لاعتماد سياسة شدّ الأحزمة نظراً لوضع البلاد المالي و التخفيض الحاد لبعض نفقات الموازنة (لغاية 50% أحياناً) . اعتمدنا مبدئاً عاماً بحصر التمويل بالنشاطات الرياضية وفق برامج محدّدة وموازنات واضحة دائماً تستند إلى قرارات الإتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية . وهذا ما سمح لنا بتأمين موارد إضافية وافقت عليها الحكومة لنشاطات أساسية ومهمّة ولكن للأسف دفعتنا الظروف الأمنية والسياسية في البلد لتأجيل وإلغاء بعضاً من أهمّها مثل بطولة غرب آسيا لكرة القدم 2007 ، وبطولة آسيا لألعاب القوى - لبنان 2007 . ورغم ذلك فإنّ المساعدات قاربت ال 4 مليار ل.ل. سنة 2006 وتجاوزت ال 3 مليار سنة 2007 حتى الآن .

وقد طرحت شخصياً ووافق مجلس الوزراء (قرار 44 في 2006/4/13) بأن نعدّ إلى مراقبة استعمال المال العام من قبل الأندية والإتحادات الرياضية والكشفيّة واللجنة الأولمبية عبر تدقيق مالي متخصّص . ولكن للأسف تبين من الدراسة الأولى التي قامت بها شركة KPMG عدم إمكانية إجراء تدقيق شامل في الوقت الحالي لأسباب سياسية وأمنية . لذا طلبت تدوير الإعتمادات المخصّصة لهذا الموضوع لتبقى في عهدة الوزير القادم ، قريباً إن شاء الله ، لإنجاز هذه المهمة الأساسية .

من جهةٍ أخرى ، ولأول مرّة في تاريخ الوزارة ، سعينا لمكافأة الإنجازات الرياضية على الصعيد الفردي في ألعاب عدّة. وقد استفاد حوالي 50 رياضياً تقريباً من هذه المساعدات والتي راوحت بين 3 و 10 مليون ل.ل. للفرد . وكلّي أمل أن يتمّ تكريس هذا المبدأ عبر ما ورد في المرسوم 213 لجهة تكريم اللاعبين المحليين .

- ويبقى الأهم في مجال النشاطات وهو الإستعداد للألعاب الفرنكوفونية لبنان 2009 . لقد تمّ تشكيل اللجنة العليا المنظمة لهذه الألعاب برئاسة دولة الرئيس فؤاد السنيورة وانطلق العمل الفعلي للجنة بعد أن تمّ تأمين حصة لبنان من التمويل الضروري لها وسيُغادرنا وفدٌ من اللجنة اليوم الى باريس لمُتابعة مناقشة التمويل العام لهذه الألعاب . من جهةٍ أخرى أرسلت المنظمة الفرنكوفونية وفوداً عدّة خلال السنّة المنصرمة لمراقبة تطوّر استعدادات لبنان وقد وضعت هذه الوفود تقاريرَ جد إيجابية حول الموضوع . وهنا أريد أن أشكر الأستاذ صالح فروخ على جهوده الكبيرة في هذا المجال والتي سيتابعها السيد آلان بدارو كمدير جديد للألعاب بعد إعتذار الأستاذ صالح فروخ لأسبابٍ مُرتبطة بتراكمِ اهتماماته وتشعباتها !! . و أتمنى للسيد بدارو كل التوفيق في مهمّته الجديدة .

إنّ أهميّة الألعاب الفرنكوفونية تكمنُ في أنّها أهم العابٍ دوليّة (تُشاركُ فيها أكثر من 50 دولة) يمكنُ للبنان مُنفرداً أن يهتم بتنظيمها، وهي تعتمدُ على تناسقِ الألعابِ الرياضيّة الأساسيّة والمباريات الثقافيّة. التي سنتم بإشراف وزارة الثقافة اللبنانيّة المُشاركة بشكلٍ فاعلٍ في اللجنة المنظمة بشخص معالي وزير الثقافة الصديق طارق متري وإدارة الوزارة ومكتب الوزير .

ج - على الصعيد العلمي

منذ اللحظة الأولى جَهدنا لتفعيل التّرابُط بين المؤسسات الجامعية المهمة وعالم الرياضة وتمكناً من تحقيق إنجازين أساسيين في هذا المجال .

1. من ضمن البروتوكول الموقع مع وزارة الشباب والرياضة الفرنسية وبالتعاون مع مديرية التعليم العالي في وزارة التربية تم وضع برنامج علمي لإعداد مُدربين رياضيين يحملون شهادة جامعية معترف بها . وأتوجه بالشكر للجنة الأولمبية والسفارة الفرنسية وإدارات الجامعات الثلاث المشاركة في هذا البرنامج : اللبنانية والإنطونية والبلمند على أمل أن تتضمن جامعة اللوزة قريبا الى البرنامج .

إنّ هذا البرنامج هدفه تخريج مدربين رياضيين يحملون شهادة

" D U E S "

DIPLOME UNIVERSITAIRE D'ENTRAINEUR SPORTIF

وتقوم لجنة مشتركة بين وزارة الشباب والرياضة ومديرية التعليم العالي والجامعات الثلاث بالإضافة الى السفارة الفرنسية ، بمُتابعة حثيثة لوضع البرنامج قيد التنفيذ فعليا بعد أن انتهت التحضيرات وقد تبّلغنا من الدكتور أحمد جمال موافقة التعليم العالي على البرامج نهائياً.

إن هذا البرنامج يتوجّه الى الجميع دون استثناء وهو بمستوى BAC+2 أي سنتين بعد البكالوريا ويستهدف كل أنواع الرياضة والتأهيل . كما تسمح هذه الشهادة لحاملها بولوج سوق عمل واسع يشمل التدريب الرياضي والإدارة الرياضية وتنظيم المناسبات الرياضية كافة، الى ما هنالك في هذا المجال . واسمحوا لي ان أوجه تحية خاصة للسيدة زينة مينا، التي عملت كمُتطوعة في وزارة الشباب والرياضة وقامت عبر إلحاحها المتواصل بدور فعال سمح بتحقيق هذا الإنجاز الأول من نوعه بهدف رفع مستوى الرياضة اللبنانية واعتماد الفكر العلمي الحديث في مقاربة الشأن الرياضي .

من جهةٍ أُخرى تعاونت وزارة الشباب والرياضة مع جامعة بواتيه
الفرنسيّة بشكلٍ مُباشر لوضع دراسةٍ علميّةٍ عنونها مشروع تطوير رياضة
الطبيعة في شمال لبنان .

PROJET DE DEVELOPPEMENT DES SPORTS DE NATURE AU NORD DU LIBAN

بإشراف الإختصاصيّة في إدارة الرياضة management du sport
الآنسة إلسي صوّان (....) .

ايها الأصدقاء

إنّ المُقاربة العلميّة تسمُحُ لنا بتأمينِ الرؤيةِ الضروريّةِ وعلى المدى
الطويل لتطوير الرياضة اللبنانية، والتي إذا ما أُضيفت الى تطوير
تشريعي واضح وتأمين إمكانياتٍ معقولة ، ستكونُ قادرةً على مُنافسةِ العديد
من البلاد المُجاورة .

أعتقد جازماً أنّ علينا الإلتزام بهذه المقاربة العلميّة إذا ما اردنا أن
يكون للرياضة اللبنانية شأنٌ على المستوى العالمي.

ثانياً : على الصعيد الشبابي والكشفي

عمّلت الوزارة (مؤتمر صحفي في يوم الشباب العالمي آب 2005) منذ انطلاقة الحكومة الجديدة على إعطاء القطاع الشبابي أولوية قصوى . فكان باكورة عمّلنا إطلاق مشروع " تمكين الشباب من المشاركة في الحياة العامة " . وقد لقي هذا المشروع تجاوباً سريعاً وفاعلاً من منظمات الأمم المتحدة ومن منظمات المجتمع المدني ذات الإهتمام الشبابي بما فيها الحزبية دون استثناء . فكان مؤتمر برمانا في شهر 2005/11 لمدة ثلاثة أيام والذي شارك فيه أكثر من 120 شاباً وشابة من مختلف المناطق والتوجّهات السياسيّة .

وقد حقّق هذا المؤتمر نجاحاً فاق توقّعاتنا و أمّن بشكل خاص التلاقي بين الشباب وأسقط سريعاً الحواجز فيما بينهم ممّا سمّح لهم بوضع خطة عمل مشتركة وتألّف 9 لجان لمُتابعة عمل الإدارة اللبنانية في الوزارات المُختصّة وفي المجالات كافة .

للأسف، ونتيجةً للتطوّرات السياسيّة الدراماتيكيّة التي بدأت مع اغتيال الشهيد جبران تويني وكلّ ما تلاه تأثّر عمل هذه اللجان كثيراً وخفّت الحماسة رغم أن بعضها ما زال يعمل برعاية متواصلة من منظمات الأمم المتحدة المشاركة وخصوصاً الـ UNDP و الـ UNESCO .

وقد أدّى إطلاقُ هذا العملِ الى الإحساسِ الجامعِ المُشتركِ أنّ لبنان بحاجة ماسّة لوضع سياسة شبابيّة طويلة الأمد . لذلك و بعد التحضير مع الـ UNDP وافق مجلسُ الوزراء على إطلاقِ المَشورة حولِ السّياساتِ الشّبابيّة وذلك بالتنسيق مع مُنظّماتِ الأممِ المتحدّة المعنّية والمُشاركة (عددها 11) والوزاراتِ المعنّية ومُنظّماتِ المُجتمع المدني ذاتِ الإهتمامِ الشّبابي . وستتم هذه المَشورة خلال الاثنا عشرَ شهرًا القادمين في جميعِ المناطقِ اللبنانيّة دونَ أيّ استثناءٍ جُغرافي أو سياسي .

أمّا على الصعيدِ العملي المُباشر فقد قامت وزارةُ الشباب والرياضة بتفعيلِ كبيرِ لقطاعِ الشّبابِ لديها . وهنا أريدُ أن أتوجّه بالشكر للسيدة فاديا حلال على إنجازاتها العديدة في هذا المجال في السنة الأخيرة وقد اطّلعتم في العرضِ على موجزٍ لأهمّ النشاطات التي شملت القطاعاتِ الشّبابيّة كافة (إعداد قيادات - إبداع - بيئة - سياسات شبابيّة - فولكلور - طفولة) واعتمدت كثيرا على البروتوكولات الموقّعة والتعاون العربي والدولي وأهمّها مع مصر والأردن وفرنسا . بالإضافة طبعاً الى النشاطات المحليّة والوطنية .

وقد شملَ هذا الجُهد بالتأكيد القطاع الكشفي ومُخيّماتِ الشّباب وقد أعددنا خططاً كانت قد أصبحت في مراحل التنفيذ الأخيرة وتمّ تأمين التمويل اللازم لها ولكن الأحداث السياسية والأمنية اضطررتنا لإلغائها وأهمّها :

- المخيم الكشفي العربي ال 27
- مخيم شباب لبنان المقيم والمُغترب الذي كان مُحدّداً في تموز 2006

من جهةٍ أُخرى وقَّعت وزارةُ الشباب والرياضة بروتوكولاً خاصاً بالـ
EUROMED JEUNESSE بشكل هبة بقيمة 400,000 الف يورو لتمويل
مشاريعٍ تقومُ بها منظماتٍ غير حكوميّةٍ شبابيّةٍ في مجالاتٍ عدّة (مؤتمرات
دراسية - حلقات التّقاء عبر المتوسّط - بيئة - حقوق الإنسان) وقد انطلق
هذا المشروع منذ شهر حزيران 2007 وتُشرفُ عليه حالياً الأنسة نورا مقداد
بالتعاون مع المُمولّين .

د - المنشآت الرياضيّة والكشفيّة

إيماناً من وزارة الشباب والرياضة بأن لا تكون الملاعب والمنشآت
الرياضيّة مقلّة على المحيط ، سعينا الى تأمين صيانة وتأهيل دائمين يُحافظُ على
المنشآت الموجودة ، كما سعينا لإستكمال أبنيةٍ إمّا مهمّلة سابقا وإمّا قيد الإنشاء .
ووضعها في متناول الأندية والجمعيات وكافة النشاطات الرياضيّة والشبابيّة في
مختلف المناطق .

1 مدينة كميل شمعون الرياضيّة : هذه المدينة التي أعيد إعمارها بعد
تدميرها الكامل من قبل العدو الإسرائيلي ، نحن حريصون أن تبقى
مشعّة في محيطها وعلى كلّ الرياضة اللبنانيّة . وقد أهلت جزئياً
ضمن الإستعدادات لدورة الألعاب الآسيوية ولكنها ما زالت بحاجة
لتأهيلٍ أوسعٍ بكثيرٍ للمحافظة عليها من جهة، وتحضيراً للألعاب
الفرنكوفونيّة من جهةٍ أُخرى ، وتحديداً تجهيز الملعب الرئيسي
بالعشب الصنّاعي ومُعاجة مُلوحة المياه وصيانةٍ شاملةٍ للمنشآت .

2 ملعب طرابلس الأولمبي : الذي وُضِعَ بِتَصَرُّفِ الرِّيَاضِيِّينَ مِنَ
المستويات كافة ومن ضمنها الأندية الشعبية، بعد أن شكَّلت لَجْنَةُ
خاصة به . وقد أصبح هذا الملعب مُتَنَفِّساً أساسياً في مدينة طرابلس
بعد أن جرى تأمين صيانتِهِ بِشَكْلِ مدروسٍ وكاملٍ ومُنظَّمٍ ودائمٍ
بِكُفَّةٍ أدنى من السابق ...

3 ملعب الشهيد رفيق الحريري - صيدا الذي وُضِعَ بِتَصَرُّفِ بَلَدِيَّةِ
صيدا لإدارته بِصِفَتِهَا المالك القانوني للأرض المُقام عليها الملعب .
و يجب مُتَابَعَةُ هذه التَّجربة الرائدة ودراسة إمكانيَّة تعميمها شرط
إيجاد الصيغ القانونية الملائمة . وهذه مُجرَّد فكرة للتداول وتبنيها
مُرتَبِّطَ بِنجاحٍ أو فشل تجربة صيدا على المدى المتوسط والطويل .

4 المدينة الكشفية في سمار جبيل - البترون : تمَّ الإِتِّفَاقُ مع الجيش
اللبناني ، عبر وزارة الدفاع ، على استرجاع تدريجي لكافة
المُنشآت في المدينة الكشفية، مُقابل تخصيص حوالي 100,000 م²
من أرض المدينة (40%) للجيش اللبناني . و تمَّ بالفعل استرجاع
أكثرية المُنشآت ويجري العمل على تأهيلها حالياً وقد وُضِعَتِ فعلا
بِتَصَرُّفِ الجِسْمِ الكَشْفِيِّ واستُعمِلتِ لِنِشَاطَاتٍ عدة مؤخرًا...

ثانيا : استكمال الأبنية المهمة أو قيد الإنشاء

1 المسبح الأولمبي في النقاش : نظرا لحجم هذا المشروع والتساؤلات التي طرحت حول دراسته وتلزيمة والإشراف على التنفيذ ، وحيث أن الوزارة لا تملك الجهاز الفني القادر على متابعة مشروع بهذا الحجم والدقة فقد طلبت الوزارة ووافق مجلس الوزراء (قرار 30 في 2006/4/13) على تكليف مجلس الإنماء والإعمار متابعة الملف برمته ...

2 مدينة بعلمك الرياضية : يجري العمل فيها على قدم وساق بإشراف مجلس الإنماء والإعمار وقد قدمت الوزارة مشروعاً مكملاً للدراسات السابقة لتأمين مظلة لقسم من المدرجات ولبناء ملاعب إضافية لكرة السلة وكرة المضرب (التنس) في حرم المنشأة .

3 قاعة الميناء الرياضية - قاعة رفيق الحريري : يجري حالياً إستكمال تنفيذ السقف الخرساني للقاعة الرياضية في مدينة الميناء. كما لُزمت الدراسة الضرورية لتجهيزها ومن المفترض تلزيم التجهيز في أقرب فرصة لأن الأموال المطلوبة متوفرة في موازنة . 2007

ثالثاً : على صعيد مبنى وزارة الشباب والرياضة .

إنّ المبنى الحالي لم يعد مؤهلاً للدور المطلوب من الوزارة . لذلك نطرح منذ الآن فكرة إنشاء مبنى موحّد للوزارة واللجنة الأولمبية والإتحادات الرياضية في حرم مدينة كميل شمعون الرياضية في بيروت حيث تتوفر مساحات واسعة قابلة للاستعمال . إن مشروعاً حضارياً كهذا ، نعتقد أنه مُجدٍ أيضاً من الناحية المالية إذا أخذنا بعين الاعتبار كل ما تدفعه الوزارة والإتحادات واللجنة الأولمبية من بدلات إيجار وتعطيل عقارات أخرى مُنتجة، وتفعيلاً لدور المدينة الرياضية ...

في النهاية يبقى الأهم وهو بشكل تساؤلين مترابطين :

اولا: كيف سنتمكن من إيجاد التمويل الضروري لنهضة رياضية حقيقية ؟.
ثانيا: كيف يمكن تجاوز الخلافات الشخصية أو ذات الطابع السياسي في الأندية والإتحادات الرياضية بما فيها اللجنة الأولمبية وقد أدت وتؤدي هذه الخلافات لتفشي العديد من الإنجازات والطموحات ؟.

من ناحية التمويل لا أعتقد أن الوضع المالي للخرينة سيسمح خلال السنوات القادمة بتطوير جدّي لموازنة وزارة الشباب والرياضة. لذلك أعتقد جازماً أن القطاع الخاص هو الوحيد القادر على تأمين مستلزمات حركة رياضية قادرة أن تكون منتجة إعلامياً، شرط تعاون كل الأفرقاء لتنقية الأجواء في الأندية والإتحادات تمهيداً لبناء جمهور رياضي واسع قادر على التصرف والتعاطي بروح رياضية حقيقية تُعيد اللبنانيين الى مدرجات الملاعب الرياضية كافة . كما نعتقد أن وضع " المؤسسة العامة للمنشآت الرياضية " موضع التنفيذ وتوسيع صلاحياتها سييسمح بتأمين مداخل إضافية لصيانة المنشآت وتطويرها ، أو إيلاء مسؤولية إدارة المنشآت الى البلديات القادرة وهنا تكمن أهمية تجربة صيدا القائمة حالياً .

من هنا أتوجه بدعوة بكل انفتاح وصدق لرفع كل التدخلات والوصايا السياسية عن الرياضة لأنها تصيب منها مقتلاً . الجميع يعرف أنني على الصعيد الشخصي مارست هذا التعاطي منذ أول يوم وطئت به قدمي وزارة الشباب والرياضة وأعتقد أن هذا ما ساهم أيضاً في إيجاد الجو الملائم لتحديد الإدارة الرياضية عن الصراع السياسي الدائر في البلد .

ولكن للأسف فإن بعض هذا الصراع السياسي انعكس سلباً على توسيع أفق النشاط الشبابي وحدّ من نجاح مشروع " التمكين ". رغم ذلك أعتقد أن الشباب اللبناني يملك ما يكفي من الطاقات والآمال لتجاوز المحنة الحالية شرط أن لا يتوقع مسبقاً في صور جامدة جرى وضعه فيها ، وخلق حواجز وهمية لمصلحة ، كثيراً من الأحيان ، لا تمتُّ الى المصلحة الوطنية بصلة ...

الشباب اللبناني امام تحدي بناء الذات المستقلة والمنفتحة والقادرة على إستعادة شؤون البلد لهم، لأنهم قبل أن يكونوا مستقبل البلد هم حاضره الفعلي ...

قبل أن أنهى أود أن أتوجه بالشكر لكل من تعاون معي متطوعاً من المستشارين والمساعدین في مكنتي في وزارة الشباب والرياضة، وجميعهم كذلك، أو من موظفي الوزارة الذين رغم قلة عددهم (19 موظف و 19 متعاقد وأجير واحد) أدوا خلال المرحلة السابقة ، وبإمكانيات متواضعة جداً عملاً مهماً وعلى الصعد كافة. وعليهم نراهن للإستمرار بتنفيذ ما أنجزَ ولتصحيح الأخطاء والتحضير لإنجازات مستقبلية من أجل بناء قطاع رياضي وشبابي يفخرُ بانتمائه الوطني ويفخرُ به الوطن ...